العدد (17710) - السنة الحادية والخمسون - الجمعة 7 ربيع الآخر 1448هـ - 18 سبتمبر 2026م

وفاة وإصابتان بسقوط شظايا إثر اعتراض مسيرة حوثية في الطائف

الرياض - (الوكالات): أعلنت المملكة العربية السعودية أمس مقتل يمني واصابة سعودية وباكستاني جراء سقوط شظايا إثر اعتراض طائرة مسيّرة أطلقتها «الميليشيا الحوثية الإرهابية» في محافظة الطائف جنوب غرب المملكة.

وصرّح المتحدث الرسمي للدفاع المدني، في بيان صحفي، بأنه «باشر اليوم (الخميس) بمحافظة الطائف سقوط شظايا طائرة مسيّرة بعد اعتراضها وتدميرها، تم إطلاقها من قبل المليشيا الحوثية الإرهابية».

وأوضح المتحدث أن شظايا المسيرة الحوثية نتج عنها وفاة مقيم من الجنسية اليمنية وإصابة مواطنة ومقيم من الجنسية الباكستانية حالته حرجة، وأضرار مادية في عدد من المباني والمركبات».

وأشار إلى أنه «تم تنفيذ الإجراءات المعتمدة في مثل هذه الحالات». وتواصل مليشيا الحوثي الإرهابية تكرار اعتداءاتها ضد مدن ومناطق السعودية ومنشآتها الحيوية، في استهداف ممنهج ومتعمد للمدنيين.

مقابل ذلك، تدين الرياض بأشد العبارات استمرار المليشيا الحوثية الإرهابية في اعتداءاتها الآثمة والمتعمدة على الأعيان المدنية والمدنيين في المملكة.

وأكدت السعودية في وقت سابق أن أمن هذه البلاد وسلامة أراضيها ومقدراتها مبدأ راسخ لا يقبل المساس، وحقها المشروع في الدفاع عن نفسها وحماية سيادتها ومواطنيها والمقيمين فيها ومصالحها الحيوية؛ وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي. واندلعت، أمس، معارك عنيفة بين الحوثيين والقوات الحكومية في جبهتي الوازعية وجبل حبشي، غربي محافظة تعز، بالتزامن مع غارات جوية استهدفت مواقع وآليات للحوثيين.

وأفاد مصدر عسكري حكومي في تعز لوكالة الأنباء الألمانية (د ب أ)، بأن المعارك اندلعت في الجبهتين، مشيرا إلى «سقوط عشرات القتلى والجرحى في صفوف مليشيات الحوثي».

وأكد المصدر أن «قوات الجيش أجبرت مليشيا الحوثي على التراجع في جبهتي الوازعية وجبل حبشي، وتصدت لهجمات الحوثيين خلال الساعات الماضية، وسط قصف بالطائرات المسيرة استهدف تجمعات الحوثيين والآليات التابعة لهم».

وقال الجيش في بيان إن الطيران الحربي شن سلسلة غارات استهدفت آليات ومعدات عسكرية للحوثيين في منطقة الرحبة بمديرية جبل حبشي وقرب كسارة الربيعي غربي المحافظة، ما أدى - وفقا للبيان - إلى تدمير عدد من العربات العسكرية وانفجار مخزن أسلحة.

وفي جبهة كهبوب، أعلنت قوات اللواء الثالث في الفرقة الأولى التابعة لقوات درع الوطن إسقاط طائرة مسيرة حوثية في أجواء الجبهة المحاذية لمضيق باب المندب. كما نشرت قوات العمالقة تسجيلا مصورا قالت إنه يوثق تدمير عربة عسكرية للحوثيين في جبهة كهبوب شرقي باب المندب، ومقتل وإصابة من كانوا على متنها.

وتقع كهبوب في منطقة جبلية جنوب غربي محافظة تعز، وتشرف مرتفعاتها على المناطق المحيطة بباب المندب، ما يمنحها أهمية ميدانية كبيرة. وعلى الصعيد الإنساني، أعلنت الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين تسجيل نزوح نحو 18 ألف أسرة تضم 122 ألفا و297 نازحا في ثماني محافظات، خلال الفترة من الأول حتى 15 سبتمبر الجاري.

○ آثار الاعتداء الحوثي الإرهابي على منزل بالطائف. (أ ف ب)

أمريكا توافق على بيع مقاتلات F35 إلى السعودية

وافقت الخارجية الأمريكية على بيع مقاتلات من نوع F35 لايتنينغ 2 إلى السعودية، بقيمة تقدر بنحو 24.3 مليار دولار، أي ما يعادل 91.125 مليار ريال سعودي.

وشددت الخارجية الأمريكية على أن بيع مقاتلات F35 للسعودية سيدعم تحسين أمن حليف رئيسي، ويعزز قدرة الرياض على ردع التهديدات حالياً ومستقبلاً.

ترامب: سأتخذ قريبا قرارا كبيرا بشأن إيران

(العربية نت): قال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لموقع أكسيوس، أمس، إنه سيتخذ قريبا قرارا كبيرا بشأن إيران.

وأضاف ترامب قائلا: «قد يتعين علينا استئناف العمليات العسكرية واسعة النطاق ضد إيران»، لافتا إلى أن «قرار القضاء على النظام الإيراني كبير وكل الاحتمالات واردة».

وأكد الرئيس الأمريكي أن العالم يقترب من منعطف حاسم في حرب إيران.

وفي المقابل طالب النائب الأول للرئيس الإيراني محمد رضا عارف، أمس، الولايات المتحدة بتنفيذ ما ورد في «مذكرة التفاهم»، التي تم على إثرها وقف إطلاق النار بين الجانبين.

ونقلت وكالة «تسنيم» الإيرانية عن عارف قوله: إن بلاده تأمل أن «يعود العدو إلى رشده» وأن يفي بالتزاماته الواردة في مذكرة التفاهم الموقعة، لكنه مع ذلك قال: إن تنفيذها لن ينهي الخلافات القائمة مع ما وصفه بـ«نظام الهيمنة».

وقال عارف، خلال مراسم انعقاد الجمعية المهنية لرابطة أساتذة الجامعات الإيرانية: إن إيران واجهت على مدى 4 عقود ما وصفها بـ«حرب غير مباشرة» من جانب خصومها، مضيفاً أنهم باتوا اليوم يخوضون مواجهة مباشرة معها.

وبالتزامن مع حديثه عن «المراحل النهائية» لحرب إيران، يعتزم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عقد اجتماع مع قادة وفود دول الخليج المشاركين في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، الأسبوع المقبل؛ لبحث مسار الحرب مع إيران. ومن المتوقع أن يُطلع ترامب دول الخليج على أفكار لاستراتيجية ما بعد الحرب مع إيران، في وقت يعمل فيه الرئيس الأمريكي وفريقه من كبار المسؤولين على إعداد خطة «اليوم التالي»، يُتوقع الانتهاء منها بعد انتخابات التجديد النصفي للكونغرس، وفق ما أفاد موقع أكسيوس نقلاً عن ثلاثة مصادر مطلعة بشكل مباشر على الاجتماع.

وذكرت المصادر أن ترامب سيلتقي قادة أو وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي، فيما أرسلت وزارة الخارجية الأمريكية الدعوات الأولية إلى الاجتماع، الأربعاء. كما أفاد أحد المصادر بأن اللقاء قد يتوسع ليشمل قادة عرباً ومسلمين آخرين، في وقت رفض البيت الأبيض التعليق.

○ دونالد ترامب.

أتى ذلك في الوقت الذي قال ترامب: إن حرب إيران تقترب من نهايتها، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن طهران تريد التوصل إلى اتفاق، ومضيفاً: «إنهم يريدون بشدة التوصل إلى اتفاق. سنرى كيف ستسير الأمور». وكان ترامب قد تحدث في وقت سابق عن إمكانية انتهاء الحرب في إيران بعد انتخابات التجديد النصفي، كما قال: إن إيران تسعى إلى التفاوض، بينما لا تزال تفاصيل أي مسار تفاوضي محتمل بين واشنطن وطهران غير واضحة.

وفي يونيو، توصلت واشنطن وطهران إلى مذكرة تفاهم مؤقتة، لكنها لم تضع حداً نهائياً للصراع، قبل أن تتجدد المواجهات لاحقاً، وخصوصاً على خلفية الخلاف بشأن وضع مضيق هرمز وآلية إعادة فتحه أمام حركة الملاحة الدولية.

محققون أمميون: المدنيون في إيران محاصرون بين القمع الشديد وتداعيات الحرب

جنيف - (أ ف ب): حذّر محققون تابعون للأمم المتحدة أمس من أن السكان المدنيين في إيران باتوا محاصرين بين القمع «الشديد» من جانب حكومتهم وتداعيات الحرب في الشرق الأوسط التي اندلعت أواخر فبراير إثر ضربات إسرائيلية-أمريكية.

وذكرت «البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن إيران» أن المدنيين «يجدون أنفسهم عالقين بين انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وجرائم ضد الإنسانية ترتكبها حكومتهم، وبين الصراع الدامي الذي تخوضه البلاد ضد الولايات المتحدة وإسرائيل».

وفي تقريرها الأخير المقرر عرضه الاثنين على مجلس حقوق الإنسان، خلصت البعثة إلى أن رد فعل طهران على التظاهرات التي شهدتها البلاد الشتاء الماضي «يمثل تصعيدا كبيرا مقارنة بالماضي». ورصد المحققون تصاعدا في حدة القمع، سواء من حيث «حجم أعمال العنف وعمليات القتل، أو من حيث الجهود المبذولة لقطع الروابط بين المجتمعات المحلية والعالم الخارجي، واللجوء إلى قوانين قمعية، والاستخدام المتزايد لعقوبة الإعدام كأداة للترهيب والسيطرة». وكانت حركة الاحتجاج التي بدأت في أواخر ديسمبر اعتراضا على ارتفاع تكاليف المعيشة، قد تحولت بسرعة إلى احتجاجات واسعة النطاق مناهضة للحكومة، وبلغت ذروتها يومي 8 و9 يناير.

وتتحدث منظمات غير حكومية عن حملة قمع أسفرت عن مقتل الآلاف، في حين أشارت السلطات إلى سقوط أكثر من 3000 قتيل، عازية أعمال العنف إلى «أعمال إرهابية» دبرتها الولايات المتحدة وإسرائيل.

وتتهم البعثة قوات الأمن بـ«ارتكاب عمليات قتل على نطاق مروع في جميع المحافظات الإيرانية الـ31»، مشيرة إلى أن أعلى حصيلة للضحايا سُجلت في كل من طهران وكرج (غرب طهران)، ومشهد (شمال شرق)، وأصفهان (وسط)، ورشت (شمال).

وأشارت أيضا إلى أن «عشرات الآلاف من الأشخاص حُرموا من حريتهم في إطار عمليات اعتقال واحتجاز تعسفي واسعة النطاق»، تخللها أحيانا «تعذيب» ووضع في الحبس الانفرادي. وكانت السلطات قد علّقت الوصول إلى شبكة الإنترنت الدولية أثناء الاحتجاجات، ثم عاودت ذلك في بداية الحرب، واستمر التعليق أشهرا عدة. ومنذ اندلاع النزاع، «كثّفت الحكومة لجوءها إلى عقوبة الإعدام بحق المتظاهرين»، بحسب المحققين الذين يؤكدون أنه بين مارس وأغسطس 2026، أعدم ما لا يقل عن 29 رجلا «عقب محاكمات سريعة» على صلة بالاحتجاجات.

وأضاف المحققون أن «أكثر من 70 شخصا، بينهم خمس نساء وثلاثة فتيان، لا يزالون يواجهون خطرا وشيكا بالإعدام».

وخلص التقرير إلى أن العديد من هذه الانتهاكات تشكل «جرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك القتل والسجن والتعذيب وأعمال أخرى لا إنسانية». كما نددت البعثة بضربات شنّها الجانب الأمريكي في 28 فبراير، اليوم الأول للحرب. ورأت البعثة أنّ هناك «أسبابا معقولة» للاعتقاد بأن الولايات المتحدة ارتكبت «جرائم حرب» من خلال شن هجمات «عشوائية أدت إلى مقتل أو إصابة مدنيين».

وأشار الخبراء إلى الهجمات التي استهدفت مدرسة ابتدائية في ميناب (جنوب البلاد)، ما أسفر عن مقتل أكثر من 150 شخصا، بينهم نحو 120 طفلا، وكذلك الهجمات على مجمع رياضي ومنطقة سكنية «محددة بوضوح» في لامرد بجنوب البلاد، ما أدى إلى مقتل 22 مدنيا.

ودعت البعثة كلا من إيران والولايات المتحدة إلى وقف «جميع الانتهاكات والجرائم»، وطالبت الأطراف المتحاربة بوضع «حد فوري للأعمال العدائية».

○ من الاحتجاجات الإيرانية في ديسمبر الماضي.

السلطة الفلسطينية تندد برفض أمريكا منح عباس تأشيرة لحضور اجتماعات الأمم المتحدة

رفضت السلطة الفلسطينية، أمس، قرار وزارة الخارجية الأمريكية عدم منح تأشيرة للرئيس الفلسطيني محمود عباس، لحضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك الأسبوع المقبل للعام الثاني على التوالي، ووصفته بأنه «إجراء غير مبرر».

وأعربت وزارة الخارجية الفلسطينية في بيان «عن رفض دولة فلسطين للقرار»، وقالت إنها «ترى فيه إجراء غير مبرر يتعارض مع الجهود المبذولة لاستعادة الثقة، وتطوير العلاقات الفلسطينية-الأمريكية، وتهيئة المناخ السياسي اللازم لتنفيذ حل الدولتين وتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة».

وأكدت الوزارة أن «الاعتراف الدولي بدولة فلسطين ليس بديلا عن المفاوضات، بل هو إقرار بحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير مصيره وتجسيد دولته المستقلة، ودعم للتوصل إلى سلام عادل على أساس حل الدولتين والشرعية الدولية».

وقالت إن «الإجراءات العقابية وفرض القيود على المسؤولين الفلسطينيين لا يسهمان في تعزيز السلام أو مكافحة العنف، بل يضعفان الشريك الفلسطيني الملتزم بالحل السياسي، ويشجعان القوى التي تعمل على تقويض حل الدولتين وفرض واقع الاحتلال والاستيطان والضم بالقوة».

وللعام الثاني على التوالي، رفضت الولايات المتحدة منح الرئيس الفلسطيني تأشيرة دخول لحضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.

وقالت وزارة الخارجية الأمريكية، الأربعاء، إنها ستمدد الإجراءات التي تحظر منح التأشيرات لمسؤولي السلطة الفلسطينية وأعضاء منظمة التحرير الفلسطينية قبل انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وجاءت الخطوة قبل مشاركة قادة الدول والحكومات في أعمال الأسبوع رفيع المستوى للدورة ال 81 للجمعية العامة، التي بدأت في 8 سبتمبر، فيما تستمر المناقشة العامة حتى 28 سبتمبر، وفق الجدول الرسمي للأمم المتحدة.

وكانت الولايات المتحدة قد أعلنت في أغسطس 2025 رفض أو إلغاء تأشيرات لنحو 80 مسؤولاً فلسطينياً، بينهم عباس، وقالت إن القرار استند إلى اعتبارات تتعلق بالأمن القومي، واتهمت القيادة الفلسطينية بعدم الالتزام بتعهدات سابقة و«تقويض فرص السلام».

وأثار القرار وقتها انتقادات دولية، في وقت كانت الجمعية العامة تستعد لمناقشة التحركات الدولية المتعلقة بحل الدولتين والاعتراف بدولة فلسطين، فيما ألقى عباس كلمته أمام الجمعية العامة عبر الفيديو من مكتبه في رام الله، بعد أن سمحت الأمم المتحدة بمشاركته الافتراضية.

ويعود رفض واشنطن منح تأشيرة لزعيم فلسطيني للمشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة إلى عام 1988، عندما رفضت الولايات المتحدة منح الزعيم الفلسطيني الراحل ياسر عرفات تأشيرة دخول، وعقدت الجمعية العامة اجتماعاتها في ذلك العام في جنيف، حيث ألقى عرفات كلمته.

عائلة فلسطينية تجد ملاذا آمنا في كهف بعد هدم منزلها في الضفة الغربية

يطا، الأراضي الفلسطينية - (أ ف ب): في منطقة مسافر يطا في جنوب الضفة الغربية المحتلة، حوّلت أسرة راع فلسطيني كهفا صخريا إلى منزل تحت الأرض مجهّز بالكامل، بعدما هدم الجيش الإسرائيلي منزليها. وسوّى الراعي محمد أعمر البالغ 33 عاما، أرضية الكهفين الصخرية الوعرة بطبقة خرسانية ملساء، قبل أن يطلي جدرانهما الهشة بالجير الأبيض. مع الوقت، حوّلت الكهرباء المولّدة من ألواح شمسية والمياه المستخرجة من بئر، الكهف إلى منزل جديد لأعمر وزوجتيه وأطفاله الأحد عشر الذين يتوقون إلى حياة فوق الأرض.

ويقول أعمر لوكالة فرانس برس: «كنا نعيش في منزل فوق الأرض حيث يمكننا رؤية العالم، أما اليوم فنعيش في كهف تحت الأرض يشبه القبر». ويلهو أطفاله في فناء استحدث في أحد جوانب التل أمام الكهف: تغني بناته أغاني عربية على جهاز «كاريوكي»، بينما يراقبن الصبيان الأصغر سنا. وأطلق أعمر على أصغر أبنائه اسم راز، اختصارا لرازق، تيمنا برجل روسي-إسرائيلي التقاه في سجن في تل أبيب خلال عام يقول إنه أمضاه هناك بعد مشادة مع مستوطن إسرائيلي، بينما كانت زوجته فاطمة حاملا.

فوق الكهوف، لا تزال بعض أنقاض منزليه قائمة بعد ثلاث سنوات من هدم الجيش لهما، فيما ترفرف أعلام إسرائيلية على مرتفع يبعد نحو 300 متر من المنزلين، وتضيء كشافات وتنتصب أسوار تشير إلى وجود مستوطنة أفيغايل الإسرائيلية التي يقول أعمر إن بعض سكانها يقومون بعمليات سرقة وهجمات من حين إلى آخر، ما يزيد الصعوبات في حياة أسرته. وتشهد منطقة مسافر يطا تصاعدا في عمليات هدم المنازل التي تنفذها السلطات الإسرائيلية، فضلا عن توترات بين السكان الفلسطينيين والمستوطنين الإسرائيليين.

وتقع هذه المنطقة الجبلية شبه القاحلة بالكامل تقريبا تحت السيطرة الإسرائيلية بموجب اتفاقات أوسلو المبرمة في تسعينيات القرن الماضي، وقد كانت محور الفيلم الوثائقي «لا أرض أخرى» الفائز بجائزة أوسكار عام 2025. وتحتل إسرائيل منذ عام 1967 الضفة الغربية حيث يعيش نحو ثلاثة ملايين فلسطيني و500 ألف مستوطن. ويقول أعمر: «كلما فقد أحدهم منزله بسبب الهدم، يأتي الجيران والأقارب لمساعدته في بناء مأوى جديد، وحقيقة أننا جميعا نعيش قريبين من بعضنا البعض تساعدنا كثيرا».

وتتذكر زوجته فاطمة حين نصبت الأسرة خياما في البداية بعد تدمير المنزلين المشيّدين في عام 2023. وتضيف «الآن، لجأنا إلى الكهف، لأنه موجود منذ الأزمنة القديمة، لا يمكنهم هدمه، وقد سمح لنا (الجيش) بالعيش فيه». ويشير الجيش الإسرائيلي إلى أن بناء المنازل بشكل غير قانوني هو سبب هدمها، بينما يشكو الفلسطينيون من أن طلباتهم للحصول على تصاريح بناء تُرفض بشكل منهجي تقريبا. وفي حالات أخرى، تهدم إسرائيل أيضا منازل عائلات فلسطينيين نفذوا هجمات، إلا أن ذلك لا ينطبق على حالة أعمر.

ويأمل أعمر أن يتمكن سكان المنطقة الفلسطينيون البالغ عددهم نحو 1100 شخص، من العيش بأمان في منازلهم يوما ما. ويضيف «العالم يتقدّم ونحن في فلسطين، في مسافر يطا... نرجع إلى الوراء». ومنذ بدء ولايتها الحالية، شرّعت حكومة نتانياهو وأقرّت إقامة 104 مستوطنات جديدة، وهو رقم قياسي، في الضفة الغربية المحتلة، وتُعد هذه المستوطنات غير قانونية في نظر القانون الدولي. وينفذ المستوطنون هجمات شبه يومية على الفلسطينيين تسبّبت بسقوط ضحايا، بالإضافة إلى حرق منازل والاستيلاء على أراض وقطع أشجار وسرقة ماشية... وتؤدي هذه الاعتداءات غالبا إلى مواجهات. ويتهم الفلسطينيون الجيش الإسرائيلي بعدم التحرك لمنعها.

○ ربة الأسرة الفلسطينية تجهز بناتها الصغيرات داخل الكهف للذهاب إلى المدرسة. (أ ف ب)